

تعالى شيئا من العبادات لوجوب له القدم لاوهيته والحدوث
 لخصه من ثلثه تعالى للعباد في رد الجميع بينه وبين غيره
 وأما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلا أنه لو احتج إلى
 محل كان صفة والصفة لا تتصف بصفة المعانيضة الغنية
 ومولانا جلد وعزيب اتصافه بها فليس بصفة ولا احتاج
 إلى خصيص كان حادثا وقد قام البرهان على وجوب قدم
 تعالى وقائه تقدم أن قيامه تعالى بنفسه عبارة عن استغناء
 تعالى عن المحل والخصيص أما برهان وجوب استغناؤه
 ذاتي عن المحل أي عن ذاته أي يقوم بها الصفة لو احتج إلى
 ذات أخرى بقوله تعالى أن للصفة تلك الذات لا يعلم بالذات
 إلا بها تعالى ومولانا جلد وعزيب يستحيل أن يكون صفة حتى يحتاج
 إلى محل يفوقه به إذ لو كان صفة لزم أن لا يتصف بصفات المعانيضة
 القدرة والأرادة والعلم إلى غير ذلك من الصفات المعانيضة
 تعالى قادر ومريد عالما بالشيء حاله لأن الصفة لا تتصف بصفات
 إذ لو قبلت الصفة صفة أخرى لزم أن لا تعرف عنها أو عن غيرها
 ولزم مثل ذلك في الصفة الأخرى التي هي لها وهلم جرا إذ
 القول بغيره فلا بد أن يتحد بين المتماثلين وهو محال لما لا يمتزج
 عليهم من التسلسل وتوحيب بالانضمام من الصفات في الوجود
 وهو محال فأذا الصفة لا تقبل أن تتصف بصفة ثالثة غير
 تسمى

نفسه نعمتها ونولها كذا وقد قام البرهان القاطع على وجوب
 اتصافه تعالى بصفات المعانيضة الغنية كغيره أن
 يتصور ما عليه موضوعها بالصفات المتبقية وليس في نفسه
 صفة لغيره تعالى من ذلك علوه كبر وأما برهان وجوب
 استغناؤه جلد وعزيب عن الخصيص أي القاطع فقولاه
 لو احتج إلى القاطع كان حادثا وذلك محال لما ثبت
 بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وقائه
 فتبين بذلك البرهان الذي وجوبه القاطع مطلقا مولانا جلد وعزيب
 عن كل ما سواه وهو معني قيامه جلد وعزيب بنفسه وأما برهان
 وجوب الحدائثة له جلد وعزيب فلا أنه لو لم يكن واجدا
 لزم أن لا يوجد شيء من العالم للزم عن حدائثه
 يعني أنه لو كان له تعالى مماثل في الوهيت لزم أن لا يوجد شيء
 من العبادات والثاني معلوم المتكلم بالفتنة وبما أن لزم
 ذلك أنه قد تقرب بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته
 وإرادته بعبارة المتكلمات فلو كان شر موجودا له من القدرة
 على إيجاد عقل مما مثله لمولانا جلد وعزيب لزم عند تقوى
 القدرة بين ما يوجب ذلك المتكلم أن لا يوجد شيئا مما
 لا يستحال أن يشر أحد بين مؤثرين بالانضمام عليهم من
 الأثر الواحد بل لا يمكن أن لا يعقل فلو دلا من غير

وإذا عرفت هذا عرفنا استحقاق التعريف الذي فيها التصفيا كما لا يخفى
 كون الجود وغيره من الصفات بالذات والصفات بالذات والصفات بالذات
 مجموعا بينه وبين صفة كونه وحصل الذات من تركيب من مجرد حصول الوجود لها
 والصفات كونه وبينها والذات والصفات بالذات والصفات بالذات
 فقالوا إن اللطيف والخبير لا يقدرون له ولا ربه والقدرة لا يتناقضان اللطيف الخبير
 في الصفات المعانيضة الغنية كغيره أن يتصور ما عليه موضوعها بالصفات المتبقية وليس في نفسه
 صفة لغيره تعالى من ذلك علوه كبر وأما برهان وجوب استغناؤه جلد وعزيب عن الخصيص أي القاطع فقولاه
 لو احتج إلى القاطع كان حادثا وذلك محال لما ثبت بالبرهان القاطع من وجوب قدمه تعالى وقائه
 فتبين بذلك البرهان الذي وجوبه القاطع مطلقا مولانا جلد وعزيب عن كل ما سواه وهو معني قيامه جلد وعزيب بنفسه وأما برهان
 وجوب الحدائثة له جلد وعزيب فلا أنه لو لم يكن واجدا لزم أن لا يوجد شيء من العالم للزم عن حدائثه
 يعني أنه لو كان له تعالى مماثل في الوهيت لزم أن لا يوجد شيء من العبادات والثاني معلوم المتكلم بالفتنة وبما أن لزم
 ذلك أنه قد تقرب بالبرهان القاطع وجوب عموم قدرته وإرادته بعبارة المتكلمات فلو كان شر موجودا له من القدرة
 على إيجاد عقل مما مثله لمولانا جلد وعزيب لزم عند تقوى القدرة بين ما يوجب ذلك المتكلم أن لا يوجد شيئا مما
 لا يستحال أن يشر أحد بين مؤثرين بالانضمام عليهم من الأثر الواحد بل لا يمكن أن لا يعقل فلو دلا من غير